انعكاس حالة ميزان المدفوعات على التضخم في العراق للمدة (2000-2014)

م.م محمد نوري فرحان
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ديالى
mmm251981@yahoo.com

الملخص:
يؤثر ميزان المدفوعات من خلال العجز أوالفائض في الميزان التجاري وما يتضمنه هذا الميزان من حصيلة التضخم المستورد وانعكاس ذلك على التضخم في العراق إذ أن التغيرات الحاصلة في ميزان العراق التجاري له أبعادا محلية ودولية على التضخم في العراق .
والملاحظ من ذلك أن الفجوة بين الصادرات والاستيرادات في تزايد أحيانا بشكل إيجابي وبشكل سلبي أحيانا أخرى , وأن الباحث أستند إلى بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٤) وبيانات الميزان التجاري (صادرات, استيرادات) للسنوات نفسها مستخدماً في ذلك البرنامج (Eviews) حيث توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن صافي الميزان التجاري يعكس تأثيره الواضح على مجمل التضخم في الاقتصاد العراقي, حيث أن الصلاحية التجريبية مقبولة وهذا ما تعكسه مؤشرات الاقتصاد القياسي .

الكلمات المفتاحية : (ميزان المدفوعات ، التضخم ، الميزان التجاري ، بيانات السلاسل الزمنية) .

پوختەی:
بە هۆی کورتهێنان و سەر ڕێژەوە تەرزوی پێدان کاری تێئەکرێت هەروەها تەواوی بڕگە و پێکهاتەکانی تەرازوی بازرگانیش هەروەها کاریگەری خۆی هەیە لە بابەتی هەڵاوسانی هاوردە کراو و کاریگەریەکانی لەسەر هەڵاوسان لە ئابوری عێراقدا گۆڕانکاریەکان لە تەرازوی بازرگانیدا ڕەهەندی ناوخۆیی و نێودەوڵەتی هەیە لە بواری هەڵاوساندا لە عێراق تێبینی ئەوە دەکرێت کە کەلێنی هاوردە و هەناردە کردن لە گەورەبون و زیاد بوندایە بەشێوەیەکی نێگەتیڤانە یان پۆزەتیڤانە . تۆێژەر لە تۆێژینەوەکەیدا پشتی بەستوە بە ژمارە ی پێوانەیی نرخەکانی بەکارهێن لە ساڵانی (٢٠٠٠ – ٢٠١٤) هەروەها پشتی بەستوە بە داتاکانی تەرازوی بازرگانی (هاوردە ، هەناردە) بۆ هەمان ماوە ، ئەوەش بە بەکاربردنی بەرنامەی (Eviews) لەو ڕێگەیەوە تۆێژەر گەیشتۆتە ئەو دەر ئە نجامەی کە پوختەی تەرازوی بازرگانی کاریگەریەکی ئاشکرای هەیە لەسەر هەڵاوسان لە عێراق ، دەرئە نجامی ئەزمونەکان پەسەند کراون بە پێی ئاماژەی ئابوری پێوانە کاری

Abstract:
The balance of payments affects the deficit and the surplus in the balance of trade and what is included in this balance of imported inflation and its impact on inflation in Iraq as the changes in the balance of Iraq's trade has a domestic and international dimensions of inflation in Iraq.
It is noted that the gap between exports and imports sometimes increases in a positive and sometimes negative manner, and that the researcher is based on the CPI data for the years 2000-2014 and the balance of trade data (exports and imports) for the same years using the program (Eviews). The researcher concluded that the net balance of trade reflects its clear effect on the overall inflation in the Iraqi economy. The empirical validity is acceptable, as reflected in the econometric indicators.

المقدمة :

تعيش بعض البلدان العربية ومنها (العراق) أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود عديدة وهي أزمة بنيوية في طبيعتها ، فلا هي ازمة ظرفية عابرة ولا هي أزمة دورية ، بل هي أزمة هيكلية متعددة الابعاد ازدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينيات مع بروز العديد من الازمات مثل أزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة البطالة

ان ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي خلال السنوات الماضية تجد تفسيرها في الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات نتيجة للسياسات التي قادت الى ما آلت إليه الأوضاع خلال العقد المنصرم، ان تفسير هذه الاختلالات له ارتباط في مجموعة هامة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التي هي صورة صادقة لمشكلات التخلف الاقتصادي وتحديات التنمية الاقتصادية.

من هنا تبرز اهمية توضيح أثر هذه الإختلالات في ميزان المدفوعات على التضخم في العراق .

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث في أن الاختلالات في ميزان المدفوعات وماتحمله من تضخم عالمي تؤثر على مجمل التضخم في الاقتصاد العراقي .

فرضية البحث :

تستند فرضية البحث في أن الإختلالات في ميزان المدفوعات العراقي تترك تأثيرها الواضح بشكل زيادات مستمرة ومتصاعدة في المستوى العام للأسعار .

هدف البحث :

يهدف البحث الى توضيح الى بيان الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعاتالعراقي , ومن ثم الكشف من خلال الاسلوب القياسي عن التأثير الذي تتركه هذه الاختلالات على التضخم في الاقتصاد العراقي .

منهج البحث:

يتخذ هذا البحث مزيجا من الطريقة الوصفية والطريقة القياسية لدراسة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية, مستخدما في ذلك بيانات لسلسلة زمنية للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠١٤) .

هيكلية البحث :

من أجل تحقيق هدف الدراسة وإثباتا لفرضيتها واهتماماً بالمشكلة , فقد تم تقسيم البحث الىمبحثين :

المبحث الاول – الاطار المفاهيمي

المطلب الاول : مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره الاساسية

اولا – ميزان المدفوعات

ثانيا –العناصر الاساسية لميزان المدفوعات

ثالثاً : الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

المطلب الثاني :التضخم ..مفاهيمه ومقاييسه

أولاً : مفهوم التضخم

ثانياً : مقاييس التضخم واحتسابه

المبحث الثاني –هيكل التجارة الخارجية وأثره على التضخم في العراق

اولا – هيكل التجارة الخارجية .

ثانيا – تحليل تأثير المتغيرات الخارجية على التضخم في العراق باستخدام برنامج (EVIEWS) .

وجاءت الاستنتاجات والتوصيات لتشكل خاتمة للدراسة.

المبحث الاول :الاطار المفاهيمي

تمهيد :

يحاول هذا المبحث البحث في مفاهيم ميزان المدفوعات ,حيث اقتضى البحث الاستهلال بعرض ميزان المدفوعات بوصفه أداة تحليلية اقتصادية حيوية تسهم في تشخيص الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد .

فيما نجد أن معدلات التضخم في الستينيات كانت منخفضة ,تتراوح بين (1%) و (2%) في معظم دول العالم الغربي .ومنذ ذلك الحين فقد قاسى العالم من معدلات لتضخم أعلى ومعدلات متغيرة من التضخم .

المطلب الاول : مفهوم ميزان المدفوعات وعناصره الاساسية

اولا : ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الاخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة .(الطائي,136:1999)

كما يعرف ميزان المدفوعات (نعمة,2007 :55) بأنه بيان اساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات اجنبية، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات، كما انه اسلوب لتنظيم المقبوضات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ومن هذا التعريف يتبين ان ميزان المدفوعات يعنى بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة او مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي،وهناك من يعرفه بأنه سجل لكل الصفقات التي تتم بين بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة (أحلام,2015 :30).

ثانياً : العناصر الاساسية لميزان المدفوعات

" الجانب الدائن والجانب المدين في حساب ميزان المدفوعات "

في مسار الصفقات التجارية الدولية للبلد ، محاسب ميزان المدفوعات يوظف تشكيلة متنوعة من الاجراءات، لسنا بحاجة لان نقلق بشأن جميع التفاصيل لأننا نبحث فقط عن معرفة عملية عن الحسابات لغرض تفسير وفهم الاتجاهات الاقتصادية العامة، الاحداث، والسياسات .

ومع ذلك، فأنه من الاساسي فهم نظام تصنيف الارصدة الدائنة والارصدة المدينة. كقاعدة عمل عامة، فقرات الرصيد الدائن في حساب ميزان المدفوعات تعكس الصفقات التجارية التي تعطي ارتفاعا للمدفوعات باتجاه الداخل (داخل الاقتصاد الوطني).

الفقرات الرئيسية هي الصادرات، تدفقات الاستثمار الاجنبي الى الاقتصاد الوطني، ومقبوضات الفائدة والاسهم المالية المتأتية من استثمارات البلد في الخارج.

من خلال الاصطلاح، فقرات الرصيد الدائن (التي تعطي ارتفاعا في المدفوعات المتدفقة للداخل) سجلت بإشارة موجبة .

فقرات الرصيد المدين في حسابات ميزان المدفوعات تعكس الصفقات التجارية التي تعطي ارتفاعا للمدفوعات المتجهة الى خارج الاقتصاد الوطني.

الفقرات الرئيسية هي الاستيرادات، الاستثمارات التي تقوم بها البلدان الاجنبية من خلال المقيمين المحليين، ومدفوعات الفائدة والاسهم المالية التي يقدمها البلد على الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون الأجانب.

من خلال الاصطلاح، فقرات الرصيد المدين (التي قادت الى مدفوعات متدفقة للخارج) سجلت بإشارة سالبة .

تصنف الفقرات الى المجاميع الرئيسية الآتية :

المجموعة الاولى : الحساب الجاري

فقرات الجانب الدائن (إشارة +) تتضمن الصادرات من السلع والخدمات، الدخل (مثل الفائدة والأسهم المالية) المستلمة من الاستثمارات في الخارج، دخل العامل (مثل الاجور) المكتسبة في الخارج (أي أجور المواطنين العاملين في الخارج)، وفقرة التحويل من طرف واحد متمثلة بالهبات المستلمة من الخارج. (Appleyard and Cobb,2008 ,pp459)

فقرات الرصيد المدين (إشارة -) هي الاستيرادات من السلع والخدمات، الدخل المدفوع للمقيمين من البلدان الأخرى من الاستثمارات وخدمات العامل الاجنبي في البلد، والتحويلات من طرف واحد متمثلة بالهبات المرسلة الى الخارج .

المجموعة الثانية : الاستثمار المباشر والتدفقات المالية طويلة الاجل الاخرى

هذه المجموعة والاثنتين التاليتين تمثل الحساب المالي في موازين مدفوعات البلدان

المجموعة الثانية اهتمت بالتغيرات في ممتلكات الاصول المالية والاصول الحقيقية (المادية) طويلة الأمد، حيث أنالفترة طويلة الاجل تشير الى الأصول باستحقاق دين سنة واحدة أو أطول .

إذا كانت الزيادة في الاصول طويلة الأجل في البلد مملوكة من قبل المواطنين الأجانب، المؤسسات، والحكومات (تدفق مالي داخل الى البلد)، تسجل (إشارة+) في قيد الجانب الدائن، أذا سبب بيع هذه الممتلكات من قبل الاجانب انخفاضا، تسجل (إشارة -) في قيد الجانب المدين (تدفق مالي خارج من البلد).

المجموعة الثالثة : التدفقات المالية غير الرسمية قصيرة الأجل

هذه المجموعة تسجل الصفقات التجارية في الأصول قصيرة الأجل (استحقاق دين اقل من سنة واحدة). الصفقات التجارية هي اساسا خاصة، التي تنفذ من قبل أطراف أكثر مما تنفذ من المصارف المركزية أو السلطات النقدية. وكما في المجموعة الثانية، فإن الزيادة في الممتلكات الاجنبية من هذه الاصول في الاقتصاد الوطني هي فقرة رصيد دائن وانخفاض في فقرة الرصيد المدين. وبالعكس، أذا زاد القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني حصصه (ممتلكاته) من هذه الاصول في البلدان الأجنبية، القيد هو مدين، الانخفاض هو رصيد دائن.

المجموعة الرابعة : التغيرات في احتياطي أصول السلطات النقدية الرسمية (المصرف المركزي)

إذا امتلكت المصارف المركزية الأجنبية أصول (مثل حسابات المصرف) في البلد، هذا هو فقرة رصيد دائن، الانخفاض هو رصيد مدين. من جهة أخرى ، إذا كان المصرف المركزي للبلد يمتلك احتياطي أصول دولية أو أصول بلدان أخرى (مثلا، ودائع المصرف المركزي)، هذا يعامل كفقرة رصيد مدين في حساب ميزان المدفوعات، بيع أو انخفاض في مثل هذه الأصول هو رصيد دائن.

ثالثاً :الاختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه

الاختلال يكون إما على شكل فائض أو عجز, ولمعرفة ما إذا كان ميزان المدفوعات متوزانا أو مختلا اقتصاديا، ينبغي النظر إلى الطريقة التي تمت بها تسوية التوازن الحسابي للميزان، وذلك بمقتضى تحركات الحساب المالي لتسوية المدفوعات الخارجية ، غير ان هذا التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات بموجب طريقة القيد المزدوج يخفي وراءه حقيقة الوضع الاقتصادي لهذا الميزان (نعمة,2007,ص55), أي إمكانية حدوث اختلال بالمعنى الاقتصادي، وتوجد أسباب عديدة تؤدي الى هذا الخلل، والتي يمكن اجمالها كالتالي: (الطائي,1999,ص152)

1- الاضطرابات القصيرة الأجل :

ومنها الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية، خاصة تلك التي تصيب المحاصيل التي تعتمد عليها الدولة في التصدير، الأمر الذي يسبب خللا في ميزان المدفوعات، كذلك يحصل هذا الاختلال في أوقات الحروب، والتغيرات الموسمية التي تحصل لعدد من البلدان النامية الزراعية.

2- التغيرات في الدخل النقدي :

يتغير الدخل في حالة الدورات التجارية، إذ من الممكن أن يكون البلد في حالة تضخم أو انكماش، فإذا حصل تضخم فان هذا يعني إن الطلب الكلي على السلع والخدمات يتجاوز الانتاج الكلي المحلي وهذا يقود الى عجز لأن الطلب الفائض سينصب على الاستيرادات.

3- التغيرات الهيكلية :

إذا كانت التغيرات في الدخل القومي هي تغيرات في النشاط الاقتصادي، فإن التغير العيكلي يقتصر على قطاع واحد من الاقتصاد القومي، ويمكن أن يحصل هذا في جانب الطلب أو جانب العرض، فظروف العرض تتغير عندما تستنزف الموارد الطبيعية وترتفع التكاليف، أو عندما يكون هناك اختراع أو تحسين في طرائق الانتاج فيؤدي الى تخفيض التكاليف وزيادة الانتاج. إن هذا يمثل اختلالا هيكليا على مستوى العرض والطلب على السلع.

كما إن هناك اختلالا هيكليا على مستوى عوامل الانتاج، وهذا يحدث إذا كانت أسعار عوامل الانتاج لا تعكس صورة حقيقية لمدى توافر هذه العوامل. وقد لا ينعكس أثر هذا الاختلال مباشرة على ميزان المدفوعات إذ قد يتكيف اقتصاد الدولة مع الوضع المختل.

ولإيضاح ذلك نفترض أن الدولة في وضع توازني، ومن ثم فإن أسعار عوامل الإنتاج تعكس نسب توافر هذه العوامل إلا أنه نتيجة لضغط النقابات العمالية ارتفعت الأجور بمعدلات تفوق إنتاجية العامل الأمر الذي ترتب عليه تحول الصناعات الى اساليب انتاجية تستخدم نسبة اقل من العمل ونيبة اقل من راس المال، ومن شأن ذلك حصول بطالة هيكلية في الدولة، وهذا يعني إن التوازن في ميزان المدفوعات ممكن لكن على حساب البطالة والاختلال الهيكلي.

4- حركة رؤوس الأموال :

يعد هروب رأس المال مثالا على الحركة الكبيرة لرأس المال، إن الدول المتخلفة على العموم تعاني من قصور في رأس المال وذلك لانخفاض الدخل ومن ثم الميل الحدي للادخار، ومما يزيد الأمر سوءا هروب رأس المال منها خوفا من التأميم والمصادرة والاضطرابات السياسية.

المطلبالثاني : التضخم .. مفاهيمه ومقاييسه

سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على ماهية التضخم وكيفية قياسه.

اولا : مفهوم التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار. مستوى الاسعار هو مؤشر لجميع الأسعار في الاقتصاد (Colander,2008:pp157) حتى عندما يكون التضخم نفسه ليس بمشكلة، فان الخوف من التضخم يوجه السياسة الاقتصادية الكلية، الخوف من التضخم يمنع الحكومات من توسيع الاقتصاد وتقليص البطالة، ويمنع الحكومات من استخدام سياسات الاقتصاد الكلي لتخفيض معدلات الفائدة .

كما يعرف التضخمبانه عملية الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار خلال مدة زمنية طويلة أي انه عملية انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للنقود (خنجر,8:2010) ,واتفق كلا من النقديين والكينزيين وكذلك فريدمان على أن التضخم هو ظاهرة نقدية في الأجل الطويل وهو حالة من الارتفاع المستمر للأسعار.

كذلك عرف التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.

وكذلك يعني حالة الارتفاع المستمر في الأسعار ويعكس حالة عدم التوازن ما بين القطاع النقدي والقطاع السلعي.

وقد عرف معدل التضخم على انه الزيادة في المستوى العام للأسعار الذي يعني ان التضخم يحدث عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، ويحتسب باستخدام الأرقام القياسية (المتوسطات الموزونة) لأسعار آلاف المنتجات الفردية (Case and others,2012:135)

وهناك من يعرف التضخمبانه معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة (أونر,2010: بدون صفحة) , ويعتبر التضخم عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الاسعار او الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما. وايا كان السياق، فان التضخم يمثل مدى الغلاء الذي اصبحت عليه الاسعار بالنسبة للمجموعة المعنية من السلع اوالخدمات على مدى فترة معينةعادة ما تكون سنة.

ثانيا: مقاييس التضخم واحتسابه

بما ان التضخم قد عزز الارتفاع في مستوى الاسعار العام، يجب ان نحدد كيف كان مستوى الاسعار العام في فترة معينة بواسطة تكوين مؤشر السعر (Colander,2008:pp157) اي الرقم الذي يرخص ماذا يحدث للتركيب المرجح لاسعار مجموعة من السلع (سلة سلع السوق) خلال تلك الفترة. المؤشر يحول نسبة الاسعار الى اسعار سنة الاساس. مؤشر الاسعار مهم، العديد من الناس يشكون التكلفة العالية للسلع والخدمات.

للربط بين سعرين نحتاج الى مؤشر السعر. هناك عدد من المقاييس المختلفة لمستوى السعر. المستخدمة في الغالب هي مؤشر سعر المنتج، مخفض الناتج المحلي الاجمالي (GDP deflator) ، ومؤشر سعر المستهلك، كل منهما له مميزات ومساوئ معينة.

نستعرض الآن مؤشرات الاسعار الاكثر استخداما عادة عند الحديث عن التضخم.

مؤشرات السعر العالمي الحقيقي:(Colander,2008:pp158-160)

مخفض الناتج الكلي، او مخفض GDP (مخفض الناتج المحلي الاجمالي)، هو مؤشر مستوى سعر الناتج الكلي، أو متوسط سعر المكونات في الناتج الكلي (أو GDP)، نسبة الى سنة الأساس. (مؤخرا، مؤشر سعر آخر، مؤشر سعر من النوع المرتبط بالناتج المحلي الاجمالي، قد أصبح أكثر شعبية (رواجا)، انه مخفض (GDP).

الناتج المحلي الاجمالي (GDP) هو مقدار حجم السوق الكلي من الانتاج الكلي للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة سنة. المخفض هو لتكييف (التعديل) للتضخم- لذلك سيكون الناتج الكلي مرتفعا اذا لم يكن هناك تضخم.

مخفض الناتج المحلي الاجمالي هو مؤشر التضخم الذي يفضله الاقتصاديون عموما لأنه يشتمل على عدد أوسع من السلع وفترة اساس معدلة سنويا.

منشور (أو معلن) شهريا ، مؤشر سعر المستهلك (CPI) يقيس أسعار سلة ثابتة من سلع المستهلك ، موزونة طبقا لكل نصيب مكون من متوسط نفقات المستهلك. انه يقيس سعر سلة ثابتة من السلع أكثر من قياس اسعار كل السلع. انه مؤشر التضخم المستخدم غالبا في تقارير الاخبار عن الاقتصاد وهو المؤشر الاكثر صلة وملائمة بالمستهلكين.

ولما كانت مجموعات مختلفة من المستهلكين يقومون بنفقات مختلفة ، لذا ليس هناك مؤشر سعر مستهلك واحد. هناك مؤشرات سعر مستهلك مختلفة لمجاميع مختلفة.

لكي يتم تجنب بعض مشاكل بمؤشر سعر المستهلك، بعض واضعي السياسة استندوا تقريبا على قياس آخر من أسعار المستهلك- مخفض نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE) .

مخفض إنفاق الاستهلاك الشخصي هو مقياس لأسعار السلع التي يشتريها المستهلكون والتي تسمح بتغيرات سنوية في سلة السلع التي تعكس عادات مشتريات المستهلك الفعلية .

مؤشر سعر المنتج (PPI) هو مؤشر الاسعار الذي يقيس متوسط التغير في اسعار البيع المستلمة من قبل المنتجين المحليين للسلع والخدمات خلال فترة زمنية.

المبحث الثاني :هيكل التجارة الخارجية واثره على التضخم في العراق

تمهيد :

ان القطاع العالمي الخارجي له تأثيره على الاقتصاد المحلي العراقي، حيث ان هناك تأثيرا للعجز أو الفائض التجاري في ميزان المدفوعات على مستويات التضخم كما سيتضح لنا في هذا المبحث لكن قبل التطرق الى هذا التأثير يجب أن نحلل هيكل التجارة الخارجية ثم نناقش العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية والتضخم.

المطلب الأول : هيكل التجارة الخارجية

ان الاقتصاد العراقي يعاني منذ مدة طويلة من اختلالات اقتصادية عديدة وتعود تلك الاختلالات بشكل رئيس الى الصفة الريعية للاقتصاد العراقي، اي ان النشاط الاقتصادي للدولة يعتمد على مورد طبيعي احادي لتوليد الدخل وهذا النشاط هو خارج نطاق مفهوم العملية الانتاجية الحقيقية.

إن الاختلال الرئيس المذكور ولد اختلالات على مستوى التجارة الخارجية من خلال تشوه الميزان التجاري ويسمى ذلك اختلالا متولدا (Generative disorder) أي ان كل اختلال يولد اختلالا آخر ، هذا بالنسبة لهيكل الصادرات.

أما بالنسبة لهيكل الاستيرادات، فقد كانت هناك تغيرات هيكلية ونوعية في استيرادات المواد الغذائية من حيث كميات ونوعيات السلع التي تدخل السوق لأول مرة، وبسبب ندرة السلع وزيادة الطلب بشكل لا يتناسب مع المعروض السلعي زاد ذلك من حدة التعامل بالسوق السوداء ودفع بعض التجار الى التلاعب بالأسعار للحصول على اقصى الارباح (خنجر , 79:2010) ويوضح الجدول(١)ادناه تطور هيكل التجارة الخارجية .

جدول (1)

تطور الميزان التجاري ,الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ، ومعدل التضخم السنوي وأسعار الصرف للسنوات (2014-2000)

البيان / السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية*[1] (ألف دينار) (1)	قيمة الاستيرادات الاجمالية* (ألف دينار) (2)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (2007=100) (3)	معدل التضخم السنوي % (4)	معدل سعر الصرف (ID/ U.S.D) (5)	الميزان التجاري (ألف دينار) (6)=(2-1)
2000	83,057	721,396	15.46	-	1930	-638,339
2001	93,937	1,364,991	17.99	16.36	1928	-1,271,054
2002	63,330	1,328,024	21.46	19.29	1956	-1,264,694
2003	48,506	350,911	28.68	33.64	1936	-302,405
2004	36,222	3,182,322	36.41	26.95	1453	-3,146,100
2005	34,097	12,525,709,816	49.88	37.00	1472	-12,525,675,719
2006	14,340,897	14,343,519,688	76.43	53.23	1475	-14,329,178,791
2007	218,383,885	5,736,933,875	100	30.84	1267	-5,518,549,990
2008	229,714,310	2,589,193,903	102.66	2.66	1203	-2,359,479,593
2009	164,326,412	18,377,041,882	122.1	18.94	1182	-18,212,715,470
2010	235,134,715	30,433,627,510	125.1	2.46	1186	-30,198,492,795
2011	261,829,522	54,039,634,223	132.1	5.60	1196	-53,777,804,701
2012	343,835,051	22,363,948,357	140.1	6.06	1233	-22,020,113,306
2013	402,216,819	33,289,483,074	142.7	1.86	1232	-32,887,266,255
2014	241,548,427	37,930,176,113	145.5	1.96	1214	-37,688,627,686

المصدر :

- العمود (1) و (2) و (3)و (5) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – الارقام القياسية

- العمود (4) و (6) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات العمود (3,2,1) .

يشير الجدول (١) الى ان قيمة الاستيرادات الاجمالية كانت دائماً أكبر من قيمة الصادرات الإجمالية , وذلك بحكم استبعادنا لقيمة النفط الخام والمنتجات النفطية .

فنلاحظ مثلاً أن قيمة الاستيرادات قد ارتفعت من (721) مليون دينار عام 2000 الى (1364) مليون دينار عام 2001 في حين نجد أن القيمة الاجمالية للصادرات قد ارتفعت بمعدل طفيف من (83) مليون دينار عام 2000 الى (93) مليون دينار عام 2001 الا انها اقل من معدل الزيادة في الاستيرادات حيث نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل عجزاً بقيمة (638) مليون دينار عام 2000ارتفع هذا العجز إلى (1271)مليون دينار في عام 2001 وهو ما يعني تزايد اعتماد العراق على الاستيرادات السلعية بشكل كبير وهذا بدوره يعكس ضعف معدل التبادل التجاري بالنسبة للعراق بعد استبعاد أثر الصادرات والاستيرادات من النفط الخام والمنتجات النفطية .واستمر هذا الاتجاه في التدهور وهذا ما يؤشره صافي الميزان التجاري الذي أخذت اشارته السالبة بالتزايد سنة بعد أخرى . ففي سنة 2005 ارتفع العجز في ميزان العراق التجاري الى (12525675) مليون دينار بعد أن كانت قيمته تصل الى (3146) مليون دينار عام 2004 .

إلا أن قيمة الصادرات ارتفعت في عام 2007 بشكل كبير لتبلغ قيمتها (218383) مليون دينار بعد أن كانت قيمتها في سنة 2006 تبلغ (14340) مليون دينار , لينخفض بذلك صافي الميزان التجاري إلا أنه بقي يسجل عجزاً بقيمة (5518549) مليون دينار في عام 2007 . كذلك سجلت قيمة الصادرات في سنة 2008 زيادة طفيفة وبالمقابل انخفضت قيمة الاستيرادات لينخفض بذلك العجز الى (2359479) مليون دينار .

لكن عادت الزيادة في قيمة الاستيرادات تظهر من جديد لتفوق حجم الصادرات وترتفع بذلك قيمة العجز حتى تصل ذروتها في عام 2011 ليسجل الميزان التجاري عجزاً بلغت قيمته (53777804) مليون دينار , ويلاحظ من بيانات الجدول أن قيمة الصادرات كانت في تزايد مستمر بدءاً من عام 2010 ولغاية عام 2013 إلا أنه رغم ذلك بقيت قيمة

[1]* القيمة الاجمالية للصادرات والاستيرادات لا تشمل المشتقات النفطية والنفط الخام

الاستيرادات تفوق قيمة الصادرات واستمر العجز في الميزان التجاري طول مدة الدراسة وذلك بسبب محدودية الطاقة الانتاجية وعدم قدرة قطاعي الزراعة والصناعة خاصة على اشباع الطلب المحلي من السلع والخدمات المختلفة وعجز العرض تجاه الطلب مما اضطر الحكومة الى الاعتماد على السوق الدولية، رغم انه يلاحظ من الجدول تزايد معدلات الصادرات خلال هذه السنوات الا ان نسبة الزيادة اقل بكثير من نسبة تزايد معدلات الاستيرادات مما ادى الى حدوث العجز . كما ان معدلات التغير في الصادرات والاستيرادات شهدت تذبذبا كبيرا في مستوياتها خلال سنوات السلسلة .
كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان مشكلة العجز في ميزان المدفوعات قد فاقم من مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي ذلك انزيادة الاستيرادات معناه زيادة الطلب المحلي الذي بدوره يدفع الأسعار الى الأعلى . فمع تزايد اقيام الصادرات نلاحظ انخفاض معدلات التضخم في سنة (2008)ثم استمرار انخفاضه في السنوات اللاحقة من (2010) ولغاية (2014) وقد بلغ اقل معدل للتضخم في عام (2013) بنسبة (1.86%) الا اننا نلاحظ ان العجز استمر في الظهور لأن نسبة تزايد الصادرات اقل بكثير من نسبة تزايد الاستيرادات، كما يظهر بشكل واضح في السنوات الأخيرة.
يظهر مما تقدم ان زيادة الصادرات غير النفطية هي من شروط النمو الاقتصادي الرئيس في العراق ولذلك فان من المهام الرئيسة للسياسات الاقتصادية الجديدة تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق ذلك . حيث ان انخفاض التصدير سيقلل من احتياطي العملات الصعبة مما يضعف القدرة على استيراد السلع ومدخلات الانتاج الضرورية للصناعات المحلية، وهذا بدوره يزيد من الضغوط على الاسعار المحلية نحو الارتفاع مما يقود الى التضخم اي ان هناك تأثير معاكس بين التضخم وميزان المدفوعات ، ويؤدي هذا الى خروج العديد من الشركات المحلية من السوق وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي ويتدهور ميزان المدفوعات نتيجة لتزايد العجز في الميزان التجاري، ويمكن زيادة الصادرات بزيادة الانتاج الوطني إما برفع نسبة استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ، او بتحسين نوعية الانتاج والانتاجية او بإضافة طاقات انتاجية (استثمارات) جديدة كما يمكن استخدام سعر صرف الدينار والضرائب الكمركية على الاستيراد لتحسين ظروف المنافسة للسلع المصدرة .

المطلب الثاني : تحليل تأثير متغيرات التجارة الخارجية على التضخم في العراق باستخدام برنامج (EVIEWS)

1- طبيعة النموذج :

عندما يكون الهدف الرئيس من النموذج هو تشخيص أثر ميزان المدفوعات على التضخم فإن الأساس في ذلك أنه يكون من الضروري فهم التطورات في مجال الميزان التجاري وإشراك المتغيرات ذات العلاقة الرئيسة والمؤثرة فيه بحيث يكون النموذج منسجماً مع التصورات الاقتصادية النظرية والواقعية , ولهذا فاننا أدخلنا متغير سعر الصرف - باعتباره المتغير الوسيط في النموذج - ليعكس أثر المتغيرات الخارجية على ميزان المدفوعات ومن ثم على التضخم في العراق .

2- توصيف النموذج المستخدم في التقدير:

تعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل إعداد النموذج الاقتصادي القياسي إذ يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية. ولغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير (الميزان التجاري وسعر الصرف) في التضخم، فقد تم توصيف المتغيرات، إلى متغيرات مستقلة وتابعة وهي كما يأتي:

$$= a + b_1 TB + b_2 ER + b_3 T + U_i CPi$$

3- وصف متغيرات النموذج:

يمكن وصف المتغيرات المستخدمة في التقدير على النحو الآتي:

أ- **المتغير التابع:**

واستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)(Consumer Price Index) كمتغير معتمد للتعبير عن التضخم وهو من أكثر الطرق المستخدمة لقياس المستوى العام لأسعار المستهلك الذي يعبر عن التغير في قيمة النقود أي (القوة الشرائية للنقود) بالنسبة إلى المستهلك، فهو يقيس التغير في أسعار سلع الاستهلاك منها الغذاء، الملبس والمسكن، المواصلات والنفقات الطبيعية. والرقم القياسي للأسعار هو احد المقاييس الإحصائية الذي تهدف إلى إبراز التغيرات التي تطرأ على أحد المتغيرات أو التغييرات التي تطرأ على مجموعة من المتغيرات المرتبطة ببعضها، بمرور الزمن أو بتغير الموقع الجغرافي أو لأي خاصية أخرى مثل الأسعار، والدخول، والأجور وغيرها. وقد اعتمدت الدراسة سنة (٢٠٠٧) سنة أساس في حساب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

ب- المتغير المستقل الرئيسي:

يتمثل بالميزان التجاري (TB)(Trade Balance) وقد عبرنا عنه بالأسعار الجارية وبالدينار العراقي, وهو عادة يبين العجز والفائض والذي لا يمكن ان يكون متوقعاً بشكل معقول ويمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما وبين قيمة صادراته (Heilperin,1939:90) .

ج- المتغير الوسيط:

وتتمثل بسعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي (ER)(Exchange rate) وهو عبارة عن ثمن عملة واحدة مقابل عملة اخرى (Krugman and others,2012:320) .

النتائج:

4- اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity):

يعتبر أختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة والأساسية (Pre-test) لبيانات السلاسل الزمنية. لذلك على المتغيرات المستخدمة في النموذج المطلوب تقديره أن تكون مستقرة (stationary), وأن لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات حتى تكون مستقرة اما باستخدام بيانات متغيرات جديدة أو بأخذ الفرق الأول (first difference) لبيانات المتغيرات الاصلية أو غيرها من طرق تحويل البيانات. وقد تم استخدام طريقة الرسم البياني في الكشف عن وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية المقدرة وعلى النحو الآتي:

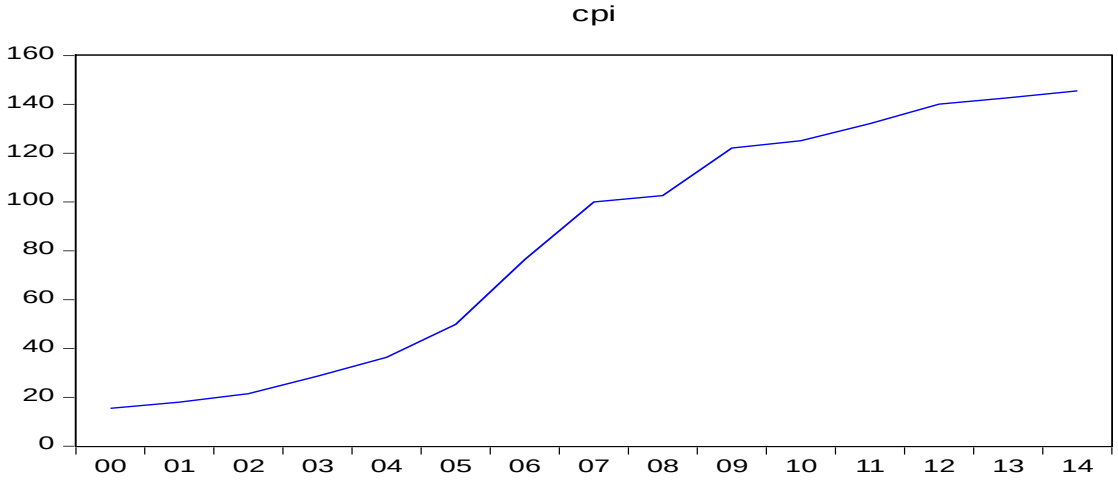

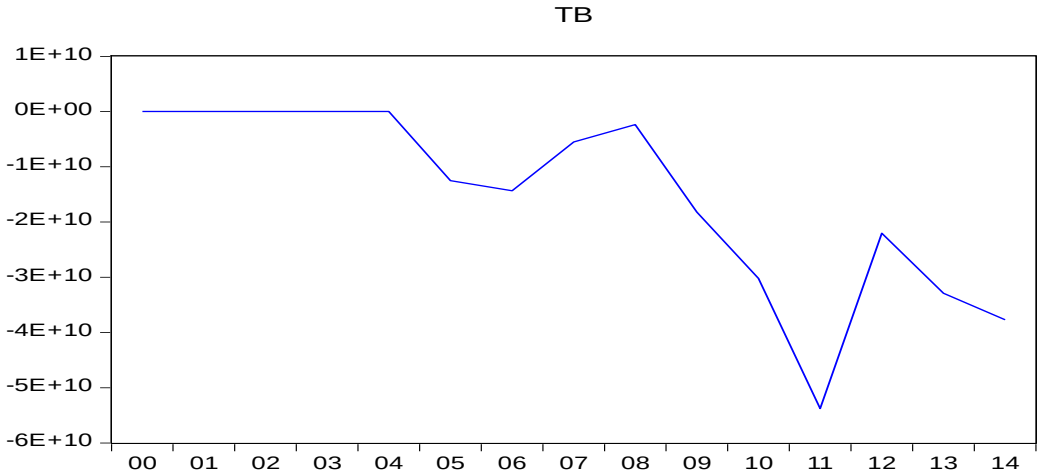

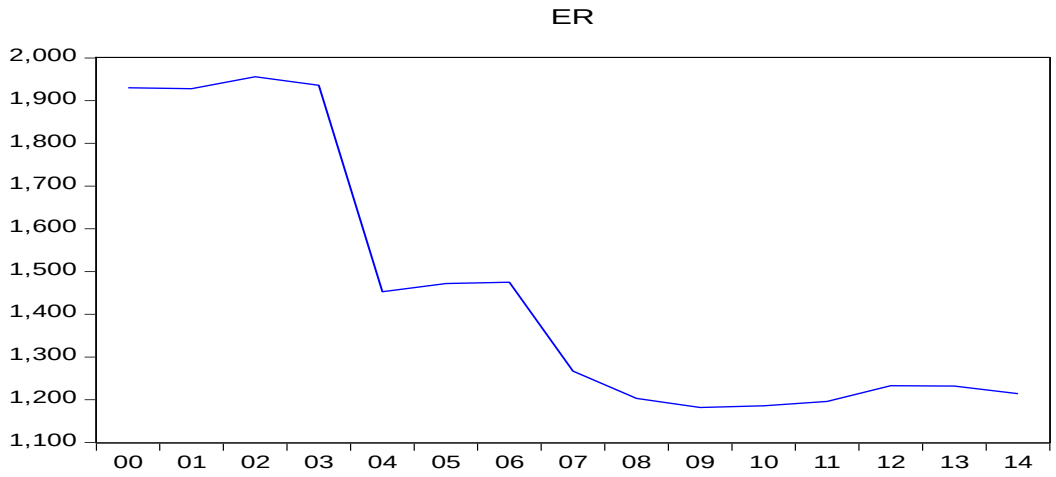

المصدر:الاشكال من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول (1) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 8).

تشير الاشكال السابقة وبشكل واضح أن السلسلة الزمنية هي متجهة ومتزايدة نحو الأعلى, وهذا يدل على أن السلاسل الزمنية ولجميع متغيرات النموذج غير مستقرة (non-stationary). وبعد التحويل اصبحت السلسلة الزمنية سلسلة مستقرة عند الفرق الثاني للوغارتم الطبيعي, وبعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية ثم بالإمكان تقدير النموذج دون الحصول على تقديرات زائفة لمعالم النموذج وكذلك دون الحصول على اختبارات متحيزة.

5-تقدير واختبار النموذج:

ويتبين من النتائج في الجدول (2) أن الصلاحية التجريبية للنموذج مقبولة جداً. وإن جميع المعلمات المقدرة ذات معنويات إحصائية عالية ومقبولة وتتفق مع الافتراضات التي تبناها النموذج. وهذه النتائج تكشف وبشكل جلي أن انخفاض صافي ميزان المدفوعات المتمثل بالميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. وهو يسهم بجزء لا يستهان به من التضخم. فقد ظهر الميزان التجاري ذو تأثير سالب ومعنوي على التضخم.وهذا يشير الى تأثر الاقتصاد العراقي بالتقلبات التي تحدث في الميزان التجاري , إذ ان الاقتصادات الصغيرة يمكن أن تعاني من تقلبات ملحوظة في الميزان الخارجي كنتيجة لتغير أسعار الصادرات والاستيرادات (Mendoza,1997:323), وقد وجد أن تقلبات معدل التبادل التجاري للدول النامية ضعف تقلباته للدول المتقدمة (Baxter and Kouparitsas,2000,without page)ويظهر النموذج تأثير عالي ومعنوي لسعر الصرف على التضخم. وبنظرة عامة للنتائج تدل على اتساق النموذج وعدم تحيزه. وبلغت قيمة داربن- واتسون (D.W) المقدرة (1.460524) حيث اوضح الاختبار المذكور عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية.

جدول (2)
نتائج طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للمدة (2000-2014)

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	نسبة T	قيمة P
a	224.6494	33.22604	6.761245	0.0000
TB	-1.06E-09	3.70E-10	-2.868543	0.0141
ER	-0.107809	0.019804	-5.443929	0.0001
R-squared			0.898200	
Adjusted R-squared			0.881234	
S.E. of regression			17.46254	
F-statistic			52.93925	
Prob(F-statistic)			0.000001	
Durbin-Watson stat			1.460524	

المصدر:الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بينات جدول (1) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 8)

الاستنتاجات :

توصلنا من خلال البحث الى الاستنتاجات الآتية :

١-ان مشكلة التضخم في العراق ليست مشكلة نقدية بحتة ، اي انها ليست ناجمة عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب مع كمية السلع والخدمات التي يتطلبها وضع التوازن، بل انها مشكلة ناتجة عن الاختلالات الهيكلية التي يسببها بنيان الاقتصاد العراقي، وتغذيها التبعية الاقتصادية للخارج وتحديات بناء التنمية وبخاصة في مراحلها الاولى، اي ان التضخم المحلي محصلة لتفاعل عوامل خارجية وداخلية اقتصادية وغير اقتصادية .

٢-يفاقمالعجزفي ميزان المدفوعات من مشكلة التضخم ، ذلك ان زيادة الاستيرادات وما تسببه من تغيير للأسعار النسبية للمنتجات المستوردةتؤدي الى زيادة التضخم المحلي .

٣-للاستيرادات آثار ايجابية وأخرى سلبية، ويتمثل الاثر الايجابي في كونها تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج والاستهلاك كما تساهم في تحقيق النمو المتوازن وبذلك تجنب البلد الصعاب التي تمر بها عملية التنمية .

اما الاثر السلبي للاستيرادات، فإنها تزيد من اعتماد العراق على البلدان الأخرى وترتبط بالظروف والتقلبات التي تمر بها تلك الدول، بالإضافة الى زيادة التبعية الاقتصادية وتكريس الضغوط التضخمية، عدا عن كون الاستيرادات تعد مصدرا من مصادر تسرب العملة الاجنبية المتوفرة الى الخارج .

٤- يعاني العراق من الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي وهذا يظهر في زيادة حساسية الاقتصاد العراقي للمتغيرات الخارجية ومن اهمها الاستيرادات اذ نلاحظ أن هناك ارتباطا قويا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يؤشره معامل التحديد المصحح بنسبة (88%) .

التوصيات :

في ضوء ما توصلنا اليه من استنتاجات وبهدف التقليل من التضخم، يمكن أن نوصي بالآتي :

1- ضرورة الحد من سياسات الانفاق غير الموجهة وبالتحديد الانفاق الاستهلاكي لما له من آثار موسعة للتضخم .

2- ضرورة تشجيع الصادرات غير النفطية خصوصا بعد انخفاض اسعار النفط في الفترة الاخيرة, كون الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب يعتمد على صادراته النفطية .

3- العمل على إستقرار سعر الصرف بتوفير العملة الصعبة وذلك عن طريق تشجيع رأس المال الاجنبي للإستثمار في العراق.

4- ضرورة الحد من حجم وقيمة الاستيرادات والتوجه نحو سياسة إحلال الواردات، ويكون ذلك بالطرق الآتية:

أ- دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة القادرة على استغلال الموارد المتاحة محلياً والاستغناء قدر الإمكان عن الموارد المستوردة.

ب- ضرورة ربط استيراداتنا بحاجاتنا التنموية وليست الكمالية .

ت- انشاء مؤسسة لتنمية الصادرات وتفعيل دورها بما يضمن زيادة الصادرات.

ث- تطوير خدمات الصيانة للسلع الاستثمارية المستوردة وتشجيع الصناعات المحلية .

ج- تطوير الصناعة المحلية من خلال تحديث طرق التصنيع واستخدام التكنولوجيا القادرة على زيادة الانتاج وتخفيض التكلفة .

ح- العمل على زيادة الانتاج المحلي الموجه للسوق المحلية وذلك بتوسيع القاعدة الانتاجية بصورة تعزز من قدرات البلد على التقليل من حجم الاستيرادات من جهة وتنامي فرص التصدير من جهة اخرى .

المصادر

المصادر العربية

أولاً: الكتب

(1) الطائي ,غازي صالح محمد ، الاقتصاد الدولي، 1999.

ثانياً : الرسائل والبحوث:

(2)أحلام, لعمارة, التضخم وتأثيره على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2013), رسالة ماجستير, الجزائر, 2015.

(3) أونر, سيدا، ما هو التضخم ؟ التمويل والتنمية ، ٢٠١٠.

(4)خنجر, محمد محسن، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠- ٢٠٠٧) واتجاهاتها المستقبلية، أطروحة دكتوراه , الجامعة المستنصرية , ٢٠١٠.

(5) نعمة, سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مصر-حالة دراسية للمدة من (1975-2006)، 2007.

المصادر الاجنبية

(1) Dennis R.AppleyardJ.Field,JR,StevenL.Cobb, International Economics, Sixth Edition,2008

(2) David C. Colander, Macroeconomics, Sixth Edition, 2008.

(3)Michael A.Heilperin, "International Monetary Ecnomics" Longman,Green and co. London,New York,Toronto,1939 .

(4) Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld, MarceJ.Melitz, "International Economics: Theory and Policy, Ninth Edition,Addison-Wesley, New York,2012 .

(5) Karl E.Case, Ray C.Fair, Sharon M.Oster, "Priciples of Macroeconomics"; Tenth Edition,Printice Hall ,New York,2012 .

(6) Mendoza, E.G. (1997) " Terms-of-Trade uncertainty and economic growth", Journal of Development Economics, 54.

(7) Baxter, M. and Kouparitsas, M. (2000) "What Can Account for Fluctuations in the Terms of Trade?", Federal Reserve Bank of Chicago.